«واتساب» يقود سعوديين ومقيمين إلى الجلد والسجن والغرامة

شهدت ساحات القضاء السعودي أخيراً جرائم مرتبطة بمواقع التواصل الاجتماعي، خصوصاً «واتسآب»، وتعددت القضايا بين التشهير والقذف والسب، فيما أصدرت المحاكم عقوبات على مُدانين، أبرزها الجلد والسجن والغرامة.

وأصبح تشويه سمعة الآخرين وقذفهم أو التشهير بهم عبر هذه المواقع منتشراً في المملكة، وفي المقابل تصدت الأجهزة العدلية لتلك الجرائم، إذ عاقبت متورطين في تلك القضايا، تطبيقاً للأنظمة التي تجرّم السب والقذف والتشهير.

وتعاقب المادة الثالثة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية في أقصى عقوبتها بالسجن لمدة سنة، والغرامة 500 ألف، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص يمس في الحياة الخاصة، من طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا أو ما في حكمها.

وفي أحدث جريمة من هذا النوع، أوقفت أجهزة الأمن شاباً سوري الجنسية بالرياض في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، بعد انتشار وسم على موقع «تويتر» بعنوان: «سوري يساوم سعودية على شرفها»، يحوي صوراً لمحادثة عبر «واتسآب»، توضح «مساومة» المتهم مواطنة قصدته بحكم منصبه للحصول على وظيفة، وطلب لقاءها في مقابل توظيفها، بينما كانت المواطنة تتوسل سرعة توفير وظيفة لها، نظراً لحاجتها إلى المال لعلاج والدها ورغبتها في استقدام عاملة منزلية له.

ودانت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض في أيار (مايو) الماضي مقيمة عراقية بالإساءة إلى الحكومة السعودية بوصف «مسيء»، إضافة إلى تأييد تنظيم «داعش»، ومتابعة أخباره وتداولها عبر برنامجي المحادثات «واتسآب» و«تيليغرام»، وأصدرت حكماً ابتدائياً بسجنها ستة أعوام، بعدما ثبت إقدامها على تخزين وإرسال وإعداد ما من شأنه المساس بالنظام العام، وتداول مقاطع «فيديو» خاصة بالتنظيم الإرهابي، مع عدد المؤيدين لـ«داعش».

وأعلنت وزارة الداخلية في نيسان (أبريل) الماضي رصد استخدام آلاف الحسابات بأسماء سعودية «وهمية»، تبث أكثر من 4 ملايين رسالة «سلبية» شهرياً عبر «تويتر» خلاف ما يُبث عبر مواقع أخرى، من جهات وصفتها بـ«المعادية».

وأضافت الوزارة أنه «من خلال المتابعة والتحليل لما يطرح في شبكات التواصل الاجتماعي «تويتر» و«فيسبوك» و«يوتيوب» و«واتسآب» و«سنابشات» تبين أن هناك مجموعة من الآفات التي يسعى مغرضون بمختلف توجهاتهم وميولهم إلى بثها ومحاولة خداع المتلقين بها، وفي مقدمها التأليب على ولاة الأمر، والدعوة إلى الخروج عليهم».

وفي عام 2015، تسبب «واتسآب» في طلاق زوجين، إثر «حالة واتسآب» دونتها زوجة سعودية في البرنامج، وتأكد الزوج أنه المعني بالعبارة التي أثارت اعتراض الكثير من أقربائه وأهله، وسببت له «الحرج». وقال الزوج (فضّل عدم الكشف عن اسمه) لـ«الحياة» حينها: «طليقتي دونت عبارة كشعار وحالة على برنامج واتسآب تسببت لي في حرج بين زوجات أصدقائي وأقربائي»، مضيفاً: «كتبت عبارة: حسبي ا ونعم الوكيل فيك مع كتابة الحرف الأول من اسمي، واكتفت بذلك، ولم أستوعب ما تعنيه إلا بعد التأكد منها شخصياً، إثر اتصال تلقيته من أحد أقاربي».

ويتسبب تصوير مقاطع فيديو لأشخاص من دون علمهم ونشرها على المواقع في التشهير، حتى لو كانت النية «سليمة». وفي حادثة من هذا النوع، فتحت حادثة فيديو تحرش شبان بفتاتين في مجمع تجاري بالمنطقة الشرقية ملفاً يتمثل في تصوير الحوادث التي تقع في الأماكن العامة، وبثها عبر مواقع التواصل، وهو ما يعرض أصحابها للعقوبة بحسب نظام الجرائم المعلوماتية.

وبعد إيقاف الشابين المتهمين في قضية التحرش، قررت مجمعات تجارية ومتنزهات ومطاعم فرض رقابة على مصوري المقاطع التي تُبث في المواقع، وتحديد هوياتهم من خلال كاميراتها الداخلية بالتنسيق مع أجهزة الأمن، التي طالبت بمعرفة «الأشخاص الذين يوثقون الحوادث التي تحصل داخل المجمعات ويبثونها، بدلاً من الاكتفاء بتقديمها للجهات المختصة».

وفي السياق نفسه، أصدرت المحكمة الجزائية في المدينة المنورة نهاية 2015 حكماً بسجن مواطن 15 يوماً وتغريمه 3 آلاف ريال، إثر تشهيره بمواطن عبر «تويتر».

وأوضح محامي المدعي عبدالرحمن المحمدي أن «شكاوى القذف والتشهير باستخدام الوسائل والوسائط الإلكترونية يعاقب عليها نظام مكافحة الجرائم الإلكترونية بالسجن والغرامة لكل شخص يرتكب أياً من الجرائم المعلوماتية، ومنها التشهير بالآخرين، أو إلحاق الضرر بهم عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة»، مشيراً إلى أن القرائن والأدلة «مطلب أساس ومهم» ضمن سلسلة إجراءات محاكمة مرتكبي القذف الإلكتروني، وصولاً إلى إيقاع العقوبة القانونية في الحقين العام والخاص ضد مرتكب الجريمة.

وتحتل المملكة المرتبة الـ14 عالمياً بالنسبة لعدد مستخدمي «واتسآب»، بـ56 في المئة من إجمالي مستخدمي الهاتف الجوال، إضافة إلى كونها السابعة عالمياً في عدد حسابات الفرد الواحد في جميع مواقع التواصل، بمعدل سبعة حسابات للفرد، ثلاثة منها نشطة، والأولى عالمياً من ناحية عدد مستخدمي الهواتف المحمولة.

وأظهرت دراسة أجريت تحت مظلة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام 2015، أن عدد مستخدمي

الهواتف المحمولة في السعودية يفوق أي دولة في العالم، إذ تصل إلى 180 جهازاً في مقابل كل 100 سعودي، على رغم عدم تجاوز سكان المملكة في العام نفسه 30 مليوناً، إلا أنه وبحسب هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، فإن عدد المشتركين وقتها في خدمات الهاتف النقال وصل إلى 52 مليوناً.

واعتبر قانونيون التجاوزات الصادرة عن مشجعي الأندية الرياضية مثل التجمع للقيام بأعمال التخريب والاعتداء «من الأفعال المجرمة»، مشيرين إلى أن نشرها عبر مواقع التواصل يخضع إلى نظام الجرائم المعلوماتية، ولم يستبعدوا أن تصل العقوبات إلى السجن ودفع غرامة نصف مليون ريال.

وقال المستشار القانوني محمد الوهيبي لـ«الحياة»: «إن قيام المتعصبين بالاعتداء على الأشخاص سواء أكان هذا الاعتداء بالضرب أم بتصوير الأحداث، ونشر هذه الاعتداءات على مواقع التواصل، يُعد جريمة يعاقب عليها».

يذكر أن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات كشفت عام 2014 عن أن الابتزاز وانتحال الشخصية في مواقع التواصل تحتلان صدارة «الجرائم الإلكترونية»، إضافة إلى جرائم أخرى، منها نشر الخطابات السرية والتشهير.